العرب
الثلاثاء 2021/11/02
السنة 44 العدد 12228

مغادرة القوات الأميركية لأفغانستان تعزز سيناريوهات الانسحاب من سوريا

حان وقت مغادرة سوريا بعد أن تغيّرت المصالح الأمنية لواشنطن

لن نغادر سوريا

فتح انسحاب القوات الأميركية من أفغانستان أواخر أغسطس الماضي الباب أمام توقعات بإقدام الولايات المتحدة على اتخاذ خطوة مماثلة ومفاجئة في سوريا، وبينما يرجح محللون أميركيون أن الوقت قد حان بالفعل كي تراجع واشنطن وجودها العسكري في المنطقة، تتخوف قوات سوريا الديمقراطية من انسحاب أميركي يتركها في متناول خلايا تنظيم داعش، في حين يرى المحللون أنه بعد سقوط "دولة الخلافة" للتنظيم الإرهابي أصبحت المهمة الأميركية في دمشق بلا هدف.

واشنطن - تراقب الأطراف الفاعلة في الأزمة السورية بما فيها القوات التركية والروسية المتدخلة هناك وقوات سوريا الديمقراطية المدعومة من واشنطن، تحركات الولايات المتحدة في المنطقة مرجحين أن تقدم على انسحاب فجئي من سوريا شبيه بانسحابها من أفغانستان، خاصة مع تكرر زيارة مسؤولين أميركيين لشمال شرق سوريا خلال الأشهر الماضية، رغم أن الإدارة الأميركية تؤكد عكس ذلك تماما.

ويقول الباحث والمحلل الأميركي مايكل هول في تقرير نشرته مجلة ناشونال إنتريست الأميركية إنه عندما انسحبت الولايات المتحدة من أفغانستان قوبلت هذه اللحظة بمزيج من الترحيب والشجب باعتبارها نقطة تحول من شأنها أن تبشر بسلسلة من الانسحابات العسكرية الأميركية في الوقت الذي تعيد فيه واشنطن توجيه استراتيجيتها الكبرى.

مايكل هول

الانسحاب من سوريا هو الخيار الأفضل أمام واشنطن الآن

وأشار إلى أنه من المؤكد أن تصريحات الرئيس الأميركي جو بايدن حول إنهاء حقبة من "الحرب التي لا هوادة فيها" قد دعت إلى هذا التفسير. ولكن بعد شهرين من مغادرة آخر جندي أميركي لكابول تقدم الإدارة الأميركية الآن ضمانات بأنه لن يكون هناك انسحاب أميركي من سوريا، حيث تشارك قوات الولايات المتحدة في "حرب لا هوادة فيها" أخرى.

ويرى هول أن هذه الوعود بالبقاء في سوريا تمثل خطأ استراتيجيا والتزاما بمهمة غير مستدامة ليس لها هدف نهائي محدد بوضوح يمكن تحقيقه.

ولقد تعددت أهداف الولايات المتحدة منذ لحظة تدخلها عسكريا في سوريا عام 2014 ما بين دعمها للمعارضة وقوات سوريا الديمقراطية خلال الحرب التي تشهدها البلاد إلى محاربة تنظيم داعش، حتى أنها استهدفت كذلك مواقع عسكرية تتبع الحكومة السورية، وبات التساؤل المطروح حاليا هو: هل وجود الولايات المتحدة هناك يخدم مصالحها؟

يقول هول إن الدفاع عن الأكراد يبدو أحد العوامل الرئيسية على الأقل وراء قرار الإدارة الأميركية بتمديد نشر ما يقرب من 900 جندي أميركي متمركزين في سوريا. وفي سبتمبر تم إرسال الجنرال فرانك ماكنزي، رئيس القيادة المركزية الأميركية التي تشرف على العمليات العسكرية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، في زيارة غير معلنة للاجتماع مع مظلوم عبدي قائد قوات سوريا الديمقراطية.

وكان الغرض من زيارة ماكنزي طمأنة الزعيم الكردي بأن قواته يمكن أن تعتمد على الدعم الأميركي المستمر. وبعد هذا الاجتماع بقليل التقت إلهام أحمد، المسؤولة الكردية التي تشغل منصب رئيس اللجنة التنفيذية لمجلس سوريا الديمقراطي، بمسؤولين في الإدارة الأميركية في واشنطن وعلقت في وقت لاحق بالقول "قالوا إنهم سيبقون في سوريا ولن ينسحبوا".

ويقول الباحث الأميركي إنه بدلا من استخدام القوات الأميركية كحام لأكراد سوريا، سيكون من الحكمة أكثر إنهاء التدخل العسكري الأميركي في سوريا. وعلى خلفية الحرب الأهلية التي لا يمكن تسويتها والتهديدات بتجدد الهجوم التركي ردا على هجمات الميليشيات الكردية، فإن الأكراد ليسوا في موقف يحسدون عليه. وصحيح أن المقاتلين الأكراد قاتلوا إلى جانب القوات الأميركية في حرمان تنظيم الدولة الإسلامية من أيّ أرض استخدمها ذلك التنظيم في وقت من الأوقات للمطالبة بالشرعية، لكن اتخاذ الولايات المتحدة إجراءات حركية للدفاع عن الأكراد ضد تركيا، العضو في حلف شمال الأطلسي (ناتو) التي تستضيف أسلحة نووية أميركية، أمر غير وارد.

ويوضح هول أنه على الرغم من أننا يمكن أن نكون ممتنين للمساعدة الكردية ضد داعش، يجدر بنا أن نعترف بأنه في حين أن المصالح تتلاءم في بعض الأحيان، إلا أنها تتباعد أيضا، وليس هناك سبب للاعتقاد بأن الأكراد، أو أي من غير الأميركيين، يحق لهم الحصول على الحماية الدائمة التي يوفرها الجيش الأميركي.

> **الأكراد، أو أيّ شخص من غير الأميركيين، لا يحق لهم الحصول على الحماية الدائمة التي يقدمها الجيش الأميركي**

ويرى أن المهمة المناهضة لداعش هي في الواقع تمثل تناقضا كبيرا مع المهمة الحالية في سوريا. وكان حرمان ذلك التنظيم من الأراضي التي يمكنه العمل منها، هو مهمة محدودة وقابلة للتحقيق، وكانت القوة العسكرية الأداة المناسبة لها. ومع ذلك، تتطلب حماية أكراد سوريا إمدادات مستمرة من الموارد والقوى البشرية ولا تطرح شروطا للانتصار يمكن الوفاء بها بما يبرر انسحاب الولايات المتحدة.

وليس من المفاجئ أنه بعد سقوط خلافة داعش في كل من سوريا والعراق، كانت المهمة الأميركية في سوريا بلا هدف، الأمر الذي ينبغي أن يثير تساؤلات مهمة للغاية حول سبب مطالبة الجنود الأميركيين، حتى يومنا هذا، بمراقبة الطائرات دون طيار والصواريخ والقوافل الروسية في حين يتظاهر المسؤولون في واشنطن بأن نتيجة الحرب الأهلية في سوريا يمكن أن تضعف أمن الولايات المتحدة.

ويقول المحلل الأميركي إن سوريا بصراحة ليست جائزة تطمع بها الولايات المتحدة. ولم تعد فلول داعش المتناثرة هي التهديد الذي شكلته في ذروة تنظيمها، وهذا التنظيم لديه الكثير من الأعداء الموجودين في المنطقة، بما في ذلك إيران وروسيا والحكومة السورية. وفي الوقت نفسه تميل دفة الحرب الأهلية، منذ بعض الوقت، لصالح الرئيس السوري بشار الأسد، ويعترف جيران دمشق بذلك بشكل متزايد، مع تسارع وتيرة الجهود الرامية إلى تطبيع العلاقات في الآونة الأخيرة.

أما بالنسبة إلى الأكراد فإن إعلان الولايات المتحدة عن الانسحاب من سوريا في عام 2019 دفع الأكراد إلى عقد اتفاق سريع مع الحكومة السورية من شأنه أن يوفر لهم الحماية. ويقول الباحث إن ما يمكننا تعلمه من هذا هو أن الأكراد يهتمون بشكل مفهوم بالبقاء على قيد الحياة والحصول على الحماية أكثر من اهتمامهم بمن يقدم تلك الحماية. ومن الممكن أن تشجع الولايات المتحدة القادة الأكراد على اتخاذ ترتيبات للحماية دون توقع أن تبقى القوات الأميركية إلى الأبد. وفي حال سعى الأكراد مرة أخرى للتوصل إلى اتفاق مع دمشق، فإن دعم روسيا للحكومة السورية يوفر رادعا قويا يمنع تركيا من اتخاذ تدابير مفرطة ضد أكراد سوريا.

وتكشف نظرة عامة خاطفة عن علاقة الولايات المتحدة مع الأكراد عن تاريخ من التخلي من جانب الولايات المتحدة. ومن المؤسف أن الوعود الأميركية الأخيرة للأكراد يمكن أن تسهم في هذا النمط. وكما اضطرت الولايات المتحدة في نهاية المطاف إلى الاعتراف بأن الانتشار إلى أجل غير مسمى في أفغانستان أمر غير مستدام، سيصبح من الأصعب إنكار أن الشيء نفسه يمكن أن يقال عن سوريا.

ويقول هول إن الحقيقة الرصينة هي أن الإبقاء حتى على نشر رمزي للقوات الأميركية في سوريا يعرض حياة الأميركيين للخطر، وينذر بجر الولايات المتحدة إلى صراعات ينبغي على القادة العقلانيين السعي لتجنبها. والخيار الأفضل هو الانسحاب من سوريا، مع الاعتراف بأنه عندما تختلف المهمة عن المصالح الأمنية المشروعة، يحين وقت التراجع.

السودان أمام سيناريوهين: إما التصعيد أو تخفيف التوتر إرضاء للمجتمع الدولي

الخرطوم - أنهت الأزمة السياسية في السودان أسبوعها الأول دون وجود بوادر على انفراج وشيك أو حلّ ربما يعيد الأوضاع إلى ما كانت عليه خلال المرحلة الانتقالية، فيما تسير الحياة في البلاد نحو شلل تام مع تفاقم الأزمات التي تعاني منها الخرطوم لاسيما الأزمة الاقتصادية.

ففي فجر الخامس والعشرين من أكتوبر الماضي، اعتقل الجيش قيادات حزبية ووزراء ورئيس الحكومة عبدالله حمدوك ووضعه قيد الإقامة الجبرية وزوجته، وأعلن قائد الجيش عبدالفتاح البرهان حل مجلسي السيادة والوزراء الانتقاليين. وتعهّد بتشكيل حكومة كفاءات مستقلة، وأعلن حالة الطوارئ في البلاد وإقالة الولاة وعدم الالتزام ببعض بنود الوثيقة الدستورية لعام 2019 والخاصة بإدارة المرحلة الانتقالية.

وحاول البرهان تبرير قراراته بالقول إن "التحريض على الفوضى من قوى سياسية دفعنا للقيام بما يحفظ السودان"، معتبرا أن "ما تمر به البلاد أصبح يشكل خطرا حقيقيا".

وفي العاصمة الخرطوم ومدن عديدة، زادت وتيرة احتجاجات حاشدة رفضًا لما يعتبره المحتجون "انقلابا عسكريا"، في ضوء إجراءات البرهان تولي الجيش للسلطة فعليا، ما أضفى المزيد من التعقيد على مشهد معقد بالأساس.

ويقول مراقبون إن الضغوط على الجيش زادت من كل الجهات، داخليًا وخارجيًا، ما قد يفتح الباب واسعا أمام إيجاد حلول، عبر حوار بين الفرقاء، لمعالجة وضع راهن يعصف بالمرحلة الانتقالية. فقبل إجراءات البرهان كان السودان يعيش منذ الحادي والعشرين من أغسطس 2019 مرحلة انتقالية تستمر 53 شهرا تنتهي بإجراء انتخابات مطلع 2024، ويتقاسم خلالها السلطة كل من الجيش وقوى مدنية (ائتلاف قوى إعلان الحرية والتغيير) وحركات مسلحة وقّعت مع الحكومة اتفاقا للسلام في 2020.

ووفق تسريبات وتصريحات، فإن ثمة مشاورات وحوار بجريان، لكن من دون تأكيد ولا توضيح لنوع الحوار بين أطراف الأزمة.

ويُوصف مسار الحوار بأنه "شائك"، فمواقف الفرقاء متباعدة لدرجة يصعب معها التوصل إلى نتائج في القريب العاجل. كما أن تمسّك المجلس المركزي للحرية والتغيير بالعودة إلى الوثيقة الدستورية وأن يتسلم المدنيون السلطة من المكون العسكري في الفترة المقبلة، قد يعجل بفشل الحوار.

وترأس المكون العسكري مجلس السيادة (بمثابة الرئاسة) منذ الحادي والعشرين من أغسطس 2019، وطالب المدنيون منذ فترة بأن يتسلموا رئاسة المجلس بداية من نوفمبر الجاري، قبل أن يعلن الجيش حلّ المجلس.

ويقول المحلل السياسي يوسف سراج إن "الحوار قد يثمر في حال استمرار الضغط الدولي والشارع الذي خرج في مظاهرات احتجاجية في الثلاثين من أكتوبر الماضي، ورجّح ميزان القوى للمدنيين".

ورأى سراج أن "كل السيناريوهات مطروحة، والحوار هو سيناريو قابل للتطبيق؛ لأنه مدعوم دوليا، ما يجعل العسكر يستجيبون له، فالمجتمع الدولي يضغط من أجل عودة المسار الانتقالي، عبر حلفاء الخرطوم وعلى رأسهم السعودية، التي مررت واشنطن من خلالها رسالة بضرورة تراجع العسكر عن استيلائهم على البلاد".

ورجح المحلل السوداني أن دول الخليج الأخرى ومصر ستبني موقفها على موقف السعودية "إلا إذا كان هناك تصدّع فيما بينهم".

وبعد يومين من قرارات البرهان، أدان وزيرا الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن ونظيره السعودي الأمير فيصل بن فرحان "الاستيلاء العسكري" على السلطة في السودان، وفق بيان للخارجية الأميركية.

وجدد بلينكن، خلال اتصال هاتفي مع الأمير فيصل بن فرحان، الإعراب عن دعم واشنطن القوي لتطلعات الشعب السوداني إلى الديمقراطية، وشدد على الحاجة إلى إعادة الحكومة الانتقالية بقيادة مدنية، بشكل فوري.

يوسف سراج

كل السيناريوهات مطروحة والحوار قابل للتطبيق

ويرجح محللون آخرون أن يجعل الوضع المتدهور في السودان والتباعد في المواقف بين الفرقاء، الجيش أمام ثلاثة سيناريوهات فإما أن يتنازل عن كل إجراءاته الأحادية أو يتخذ مزيدًا من القرارات للهيمنة أكثر على السلطة. أما السيناريو الثالث، فهو أن يفتح الباب أمام حوار ربما يتجاوز مطالب العسكر السابقة بحل مجلسي الوزراء والسيادة إلى تعديل الوثيقة الدستورية الخاصة بتقاسم السلطة، والموقعة بين المجلس العسكري الحاكم آنذاك والمعارضة المدنية.

ويتوقع مراقبون أن أيّ قرارات يتخذها البرهان خلال الساعات المقبلة، ستهدف إلى تخفيف حدة التوتر مع قوى إعلان الحرية والتغيير وحمدوك، حتى تنال هذه القرارات، ولو جزئيا، رضا المجتمع الإقليمي والدولي. لكن ما يرضي المجتمع الدولي، وهو العودة إلى الوثيقة الدستورية والمسار الانتقالي، قد لا يرضى الشارع أو قوى إعلان الحرية والتغيير التي صارت ترى في البرهان شريكا غير مأمون على انتقال البلاد بعد حقبة عمر البشير الذي عزلته قيادة الجيش في الحادي عشر من أبريل 2019، من السلطة، في ظل احتجاجات شعبية مناهضة للحكم، الذي وصل إليه عبر انقلاب عسكري في 1989.

وربما يفضل العسكر والموالون لهم، ولاسيما تيار الميثاق الوطني أحد مكونات ائتلاف الحرية والتغيير، مواصلة ما يعتبرونه "تصحيحا لمسار الثورة"، عبر المزيد من قرارات البرهان. لكن هذا سيدفع إلى تصعيد أكبر من جانب المجلس المركزي لقوى "الحرية والتغيير" والشارع، ولا محالة ستقع القطيعة مع المجتمع الدولي، مع انتظار عقوبات وعزلة دولية وتوقف الدعم المالي لبلد يعاني أزمة اقتصادية حادة كانت أحد أبرز دوافع الإطاحة بالبشير.

التظاهرات تضغط لصالح المدنيين